

ولا قدم الغير ولا تكثر القدم ولو سلم معنا استلزم القول
 بازلية الصفات للقول بقدمها لكونه اخذ كما سلف
 ولو سلم فلا نسلم ان القول بنعدم مطلق القديم كفر
 بل اذا كان قدمه ذاتيا ولو سلم فانها بمنع تعدد القديم
 اذا كانت ذوات مستقلة لا تعد ذات وصفات لها
 والنصارى وان لم يصرحوا بذلك فقد لزمهم القول
 به حيث اثبتوا الاثبات الثلاثة التي هي الوجود والعلم
 والحياة وسموا الاول بالآب والثاني بالابن والثالث
 بروح القدس وبن عموا ان اقنوم العلم قد انتقل
 الى بدن عيسى عليه الصلاة والسلام مجوز والانتقال
 والانتقال على الصفات فكانت ذوات متغايرة والا لزم
 قيام المعنى بنفسه حال الانتقال وهو محال وقوله
 تعالى وما من اله الا اله واحد بعد قوله تعالى لقد كفر
 الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة شاهد صدق على انهم
 كانوا يقولون بالهفة ثلاثة فابن هذا القول من القول
 باله واحد له صفات كمال نطق بها الكتاب ودلت
 عليها الافعال ليست عينه ولا غيره تشبيهات
 الاول اعترض على هذا الجواب بمنع توقف التعدد
 والتكثير على التقاير للقطع بان مراتب الاعداد من
 الواحد والاثنتين والثلاثة الى غير ذلك متعدد متكرر
 مع ان البعض جز من البعض والجز لا يفاير الكل وايضا
 لا يتصور نزاع من اهل السنة في كثرة الصفات وتعددها
 متغايرة كانت او غير متغايرة انتهى قلت انها يتوجه

هذا

مكرر
 في
 قوله
 ما من اله الا اله واحد
 بعد قوله تعالى لقد كفر
 الذين قالوا ان الله
 ثالث ثلاثة شاهد صدق
 على انهم كانوا يقولون
 بالهفة ثلاثة فابن هذا
 القول من القول باله واحد
 له صفات كمال نطق بها
 الكتاب ودلت عليها
 الافعال ليست عينه ولا
 غيره تشبيهات الاول
 اعترض على هذا الجواب
 بمنع توقف التعدد
 والتكثير على التقاير
 للقطع بان مراتب الاعداد
 من الواحد والاثنتين
 والثلاثة الى غير ذلك
 متعدد متكرر مع ان
 البعض جز من البعض
 والجز لا يفاير الكل وايضا
 لا يتصور نزاع من اهل
 السنة في كثرة الصفات
 وتعددها متغايرة كانت
 او غير متغايرة انتهى
 قلت انها يتوجه

هذا المنع بنا على ان مرادهم ان عدم التقاير مستلزم لعدم
 مطلقا وهو التعدد المحذور كما هو ضوي كلامهم عند من لم ادنى
 ممنوع يجوز انامل الثاني لخص السعد الجواب عن اصل التشبيه بما
 يكون مراد من قوله الاول ان يقال المستحيل تعدد ذوات قديمة
 متغايرة كانت ام لا لا ذات وصفات لها وان لا يحتج على
 القول بكون الصفات واجبة الوجود لغاها بل يقال
 هي واجبة لا لغيرها بل لما ليس عينها ولا غيرها اعني
 ذات الله تعالى وتقدس ويكون هذا مراد من قال الواجب
 الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته يعني انها واجبة لذات
 الواجب واما في نفسها فهي ممكنة ولا استحالة في قدم
 الممكن اذا كان قايما بذات القديم واجبا به غير منفصل
 عنه فليس كل قديم لها حتى يلزم من وجود القدم ما وجد
 الالهة وكونه تعالى فاعلا باختيار عند القائل به انما هو
 في غير صفاته على هذا القول لكن ينبغي ان يقال الله
 تعالى قديم بصفاته ولا يطلق القول بالقدم ما لا يذهب
 الوهم الى ان كلامها قائم بذاته موصوف بصفات
 الالهية والصعوبة هذا المقام ذهبت المفترقة
 والفلاسفة الى نفي الصفات والكرامية الى نفي قدمها
 والاشاعرة الى نفي غيريتها وعينيتها انتهى وهو
 جيد جدا لولا ما يوجهه اطلاق المكان على صفاته
 تعالى من تبادل الحدوث الثالث في التقاير
 عرفناهما الموجودان اللذان يمكن ان يفاير احدهما
 عن الاخر يمكن ان يوافق او يوجد وعدم التقاير

اي بوجوبه
 اي وهو المساوي
 سنيهم ومقتلهم